تقرير الشال

1,7 مليار دينار أرباح 57 شركة بنمو 12,5٪

بورصة الكويت مقبلة على حقبة تنظيم جوهري لأسواقها

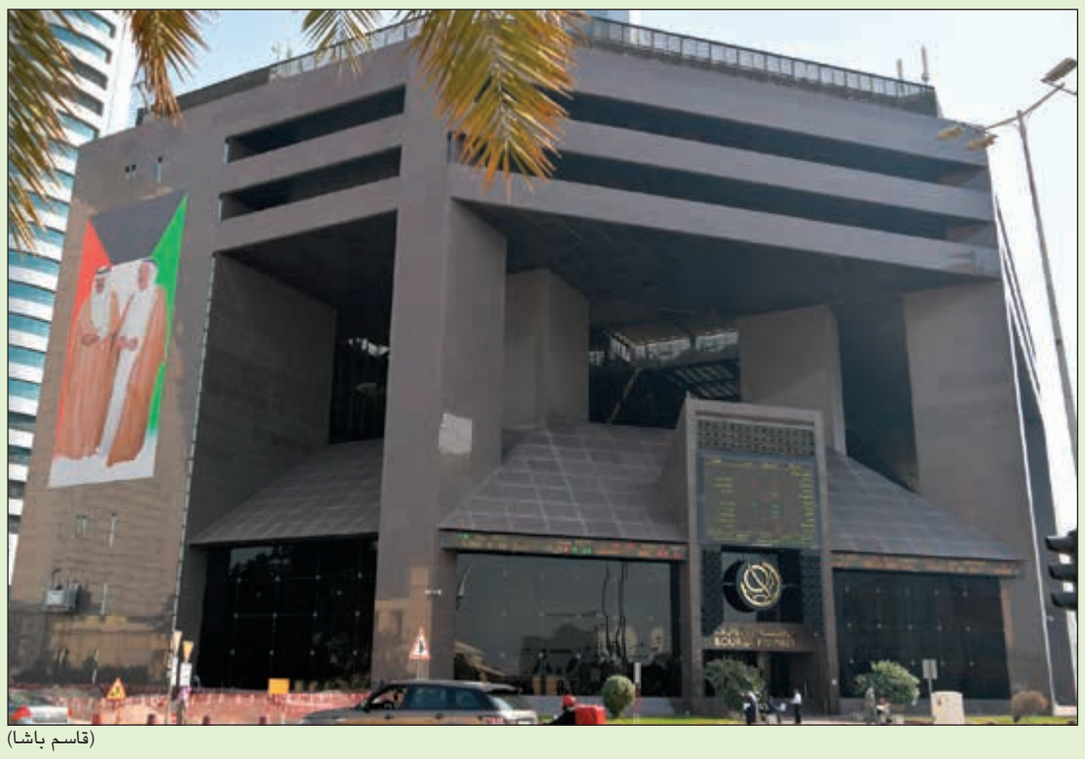
(قاسم باشا)

ذكر تقرير «الشال» الاقتصادي أنه حتى نهاية الأسبوع الفائت، توافرت معلومات حول 57 شركة أعلنت نتائج أعمالها وتوافرت تفاصيل أرقامها عن عام 2017، ورغم أن عدد الشركات المعلنة لا يتعدى 36,5٪ من عدد الشركات المدرجة، إلا أنها تمثل نحو 80٪ من قيمة شركات البورصة كما في نهاية 2017.

وتشير النتائج إلى مؤشرات أداء أولية مشجعة، حيث حققت تلك الشركات أرباحا صافية بلغت 1,69 مليار دينار أي بنمو 12,5٪ عن مستوى أرباح نفس الشركات عن 2016.

وضمن الشركات التي أعلنت نتائجها، 32 شركة أو نحو 56,1٪ من تلك الشركات حققت زيادة في مستوى ربحيتها، بينما حققت 8 شركات انخفاضا بمستوى خسائرها أو انتقلت إلى الربحية، ذلك يعني أن الغلبة كانت بشكل ظاهر باتجاه النمو الموجب.

في المقابل، هناك 16 شركة انخفضت مستويات أرباحها، وشركة واحدة انتقلت من الربحية إلى الخسائر. ولكن، لا بد من التنبيه إلى أن الشركات التي تعلن مبكرا عن أدائها، هي في الغالب الأعم، أفضل الشركات المدرجة، ويتدنى الأداء طرديا مع التأخر في إعلان النتائج.

وتبدو مؤشرات الأداء الأولية مشجعة، رغم علمنا بأن إعلانات الأداء القادمة ستكون أضعف، وتلك المؤشرات في أوضاع عادية، يفترض أن تنعكس وبشكل ملحوظ وموجب على أداء المؤشر الوزني للبورصة، ولكن، قراءة ذلك المؤشر حتى نهاية الأسبوع الفائت كانت عند 410,1 نقاط، أي بمكاسب بحدود 2,2٪ فقط مقارنة بمستواه نهاية العام الفائت، والسبب هو أن المتغيرات العامة السلبية لها الأثر الأكبر على أداء المؤشر، ففي الجانب الإيجابي، مازالت أسعار النفط متماسكة وإن انخفضت عن أعلى مستوياتها، لكنها لا تكفي لدعم المؤشر، فبورصات العالم تمر بحقبة تصحيح بتأثيراتها السلبية على بورصات الخليج، والأوضاع الجيوسياسية مازالت مأزومة، وبورصة الكويت مقبلة على حقبة تنظيم جوهري لأسواقها وتحتاج إلى فترة لهضمها. وعليه، فالمؤشرات الأولية والمشجعة للأداء، لها دور في تماسك أسعار الأسهم، وربما رفعها قليلا، لكنها تحتاج إلى دعم من تحسن المتغيرات العامة حتى تحقق أداء أفضل ومستحق.

وأوصت مجالس إدارات الشركات التي أعلنت نتائجها بخليط من توزيعات نقدية وأسهم منحة، كلاهما أو إحداهما، وبلغت قيمة الأموال النقدية الموصى بتوزيعها نحو 990,5 مليون دينار، بينما بلغت أسهم المنحة الموصى بتوزيعها نحو 1,63 مليار سهم، أو نحو 5,8٪ من إجمالي عدد الأسهم المصدرة للشركات التي أعلنت توزيع أسهم منحة. وبلغ عدد الشركات التي أوصت بتوزيعات نقدية فقط 34 شركة، بينما بلغ عدد تلك التي أوصت بتوزيعات نقدية وأسهم منحة 11 شركة، وقامت شركة واحدة بتوزيع أسهم منحة فقط، و11 شركة أعلنت عن عدم نيتها توزيع أرباح نقدية أو أسهم منحة.

عصر النفط المهيمن على الطاقة بات مكان شك كبير

قال تقرير «الشال» الاقتصادي ان القناعات بدأت تزداد بأن عصر النفط المهيمن على مكونات الطاقة بات مكان شك كبير، وحتى منافسته لمكونات مصادر الطاقة باتت أمام تحد حقيقي من نفط غير تقليدي، أصبحت تكاليف إنتاجه منافسة وتتناقص تلك التكاليف بمرور الزمن.

أحد المؤشرات الرئيسية على بدء ضعف تنافسية النفط هو فقدانه لنحو نصف مستوى أسعاره منذ خريف عام 2014، ولا زالت مبررات بيئية تضغط باتجاه استبداله بوقود نظيف.

وما تقدم يعني أن على دول إنتاج النفط التقليدي بناء إستراتيجيات صلبة واضحة الأهداف تحدد خيارها حول، إما فك ارتباط تدريجي من الاعتماد المفرط على النفط، أو مخالفة قناعة الانخفاض التدريجي لأهمية النفط وشرح مبرراتها والمضي في الاستثمار إلى مزيد من الاعتماد عليه.

وأضاف التقرير أن للكويت أهدافا معلنة بتنويع مصادر الدخل وتوظيف مواردها المالية والبشرية لتحقيق أهداف تنموية مختلفة، مثل التفوق كمركز مالي وآخر تجاري، والأخير يسوق حاليا وفق رؤية الكويت 2035 وتكاليفه بمئات المليارات. تلك الأهداف المعلنة منذ نحو 16 عاما، تخلفت لأن الحاجة إليها ضعفت بسبب رواج سوق النفط بدءا من عام 2003، ذلك الرواج تسبب في تقويض تنافسية الاقتصاد وزيادة حادة في ارتباط البلد بالنفط الذي ثبت أن رواجه مؤقت، وللرواج السابق مزاياه أيضا، لأنه أتاح فرصة لإعادة بناء الاحتياطيات المالية البالغة تقديرا نحو 520 مليار دولار.

على الجانب الآخر، وفي الكويت أيضا، أعلنت «مؤسسة البترول الكويتية» إستراتيجيتها طويلة الأمد ـ2040ـ والتي تنوي فيها زيادة الطاقة الإنتاجية للنفط إلى 4,75 ملايين برميل يوميا وتنويع استخداماته باتجاه تعزيز جهود تكريره وتوظيف مشتقاته في صناعة بتروكيماوية، وقدرت تكاليفها الرأسمالية بنحو 450 مليار دولار. وليس هناك اعتراض على أن تكون لـ «مؤسسة البترول الكويتية» إستراتيجية طويلة الأمد، لكن ما لا يمكن قبوله، هو تشتيت الموارد المالية والبشرية الشحيحة لتحقيق هدفين متناقضين، الفكاك من النفط، ومزيد من الارتباط معه، حينها لن ينجح أي منهما، والمخاطر المحتملة على البلد ستكون ضخمة.

ونقترح بعض التريث، فالمؤكد أن قطاع النفط يحتاج إلى استثمارات متصلة، ولكن، لابد أن تكون بتكلفة محتملة، وبأهداف أقل طموحا، إن كان خيار البلد الإستراتيجي هو الفكاك من الاعتماد شبه الكلي على النفط، أو منحه أولوية إن كان القرار معاكسا. وعلى المدى القصير، أي حقبة التريث، لابد من إطفاء حريق المالية العامة، وذلك بضغط النفقات العامة ونحو 82٪ منها جار وفقا لآخر مشروع موازنة، وتجميع كل الاحتياطيات المالية للدولة تحت مظلة واحدة، وتغيير وظيفتها لتحقيق عائد ليصبح هو المصدر الرئيسي والمستدام للمالية العامة، على أن يأخذ دخل النفط غير المستدام دورا مساندا ومتناقصا، حتى يتم الاتفاق على خيار الدولة الإستراتيجي.

تشكل تهديداً متزايداً للنفط

إنتاج السيارات الكهربائية إلى 250 مليوناً في 2040

محمود عيسى

يرى كثير من المحللين أن اعتماد السيارات الكهربائية يشكل تهديدا متزايدا للطلب على النفط، والذي يمكن أن يصل إلى ذروته قبل عام 2030، لاسيما ان التطورات التي شهدها عام 2017 تبين كيف يمكن للتغيرات التكنولوجية وزيادة الوعي بهذه المركبات ان ترفع مبيعات السيارات الكهربائية الى 10 ملايين سيارة سنويا بحلول عام 2025.

وفي هذا السياق، قالت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني ان عام 2017 شهد ترويجا واسع النطاق للسيارات الكهربائية التي يقودها التقدم التكنولوجي مثل الانخفاض المستمر في تكاليف البطاريات، وتفضيل المستهلكين لها جنبا الى جنب مع سياسات حماية البيئة. وقد وضعت الحكومات والشركات المصنعة أهدافا بشأن إنتاجها فيما رفعت أوبيك توقعاتها الى 250 مليون وحدة في عام 2040 مقارنة مع 140 مليونا، كما وضع متنبئون آخرون تقديرات لانتشار هذه المركبات للمرة الاولى.

ومن أجل تقييم الأثر المحتمل لتسريع وتيرة تبني السيارات الكهربائية، أعادت فيتش النظر في سيناريوهاتها في أكتوبر 2016 وأدرجت تقديرات مبيعات اكثر تحفظا استنادا إلى تصريحات الشركات المنتجة. وتتوقع سيناريو آخر تباطؤ المبيعات في عام 2025 بأعلى مما كان عليه في 2016 (عندما افترض معدل نمو سنويا مركبا للمبيعات بنسبة 33٪).

وبطبيعة الحال، فإن مسار مبيعات السيارات الكهربائية مقارنة مع مبيعات نظيرتها التقليدية يعتمد على مدى سلوك المستهلك ومدى الدعم الذي توفره أهداف السياسة العامة للاستثمارات الضخمة اللازمة لتحقيق تقديرات الانتاج المتفائلة.

أما السيناريو الذي تتناسب فيه تكلفة ونطاق إنتاج السيارات الكهربائية مع التقليدية، فان المستهلكين سيفضلون قيادة المركبات الكهربائية، ويرى صانعو السيارات اقتصادا في التكلفة من التركيز على نظام دفع واحد، وبالتالي فإن من المعقول ان نتوقع ارتفاع مخزون المركبات الكهربائية العالمي بحلول عام 2040 أكثر من مليار سيارة، أو أكثر من نصف المركبات التي تسير على الطريق. وتقول فيتش ان هذه ليست توقعاتها الأساسية، وترى ان وتيرة ونمط اعتماد السيارات الكهربائية ستكون أكثر دقة.

وتعتقد الوكالة ان السيناريو الجديد الأكثر تطرفا أصبح أكثر معقولية خلال العام الماضي، حيث ان تطبيقه على الطلب على النفط، جنبا الى جنب مع الافتراضات الجديدة للوكالة الدولية للطاقة السيناريوهات بشأن استخدامات النفط لغير أغراض النقل، فإن الطلب على النفط سيبلغ ذروته في عام 2029. وحتى في ذلك الوقت، فستكون الذروة ضحلة، حيث يبقى الطلب على النفط في عام 2040 ثابتا دون تغيير على نطاق واسع من اليوم، حيث لا يزال العالم بحاجة إلى استهلاك كميات هائلة من النفط. ومع ذلك، فإن غياب الطلب المتزايد سيكون تغييرا هيكليا كبيرا لسوق النفط ويمكن أن يجعل الأسعار أكثر تقلبا.

مبيعات السيارات الكهربائية قد ترتفع إلى 10 ملايين سنوياً بحلول 2025

«المدفوعات الرقمية» أصبحت استثمارا في المستقبل لا يمكن التخلي عنه

أبوالحسن: الكويت ضمن الدول الخمس الأولى عالمياً في التعاملات غير النقدية

الشريك المؤسس علي أبوالحسن متحدثا في المؤتمر

قال الشريك المؤسس في شركة تاب بيمنتس الكويتية علي أبوالحسن، إن «المدفوعات الرقمية» باتت استثمارا في المستقبل لا يمكن التخلي عنه، مبينا ان قطاع الخدمات المالية يواجه فترة من التحولات الجذرية المثيرة، الأمر الذي يجلب معه التحديات وفرصا واسعة للمنطقة على مستوى دولي.

تصريحات أبوالحسن جاءت بمناسبة مشاركة «تاب بيمنتس» بتأسيس مبادرة مجلس التنمية الاقتصادية في البحرين، كأول حاضنة خليجية تدعم شركات التكنولوجيا المالية المحلية والعالمية تحت رقابة البنك المركزي البحريني.

وفي هذا الخصوص، أفاد أبوالحسن بأن دورنا كمؤسسين في فنتك بيه البحرين (Bahrain Fintech Bay)، دعم مبادرات إقليمية لتطوير وابتكار التكنولوجيا المالية في المنطقة، موضحا ان الحاضنة تدعم الشركات المتخصصة في التكنولوجيا المالية، تحت رقابة البنك المركزي البحريني عبر برنامج الساندبوكس (Sandbox) وتعاون مجلس التنمية الاقتصادي في البحرين.

وأشار أبوالحسن إلى ان مشاركة «تاب بيمنتس» في تأسيس حاضنة فنتك بيه البحرين، تأتي ضمن دورها في تنمية حركة التطور التي تشهدها منظومة المدفوعات في المنطقة، مبينا أن هذه الحاضنة ستسهم في ربط خدمات القطاع المالي الرقمية بين الخليج من البحرين وأميركا عن طريق نيويورك وآسيا عبر سنغافورة، في خطوة تمثل منصة متقدمة جدا في عالم تطوير البنية التحتية للمدفوعات الإلكترونية التي تتطور يوميا.

وأضاف أن غالبية التعاملات التي تتم في العالم اليوم، نقدية، مشيرا إلى وجود مساحة واسعة للتحول ونمو المدفوعات غير النقدية.

وقال أبوالحسن إن الكويت تصنف ضمن الدول الخمس الأولى على مستوى العالم التي حققت نسبة عالية في التعاملات غير النقدية، مشيرا إلى ان سوق مدفوعات المنطقة عبر الـ«أون لاين» مازالت في مراحلها الأولى، ما يزيد قدرتها للتحول بقوة، لاسيما في ظل وجود معدلات عالية لانتشار الإنترنت والهواتف الذكية.

وأوضح أبوالحسن أن الجهات المختصة التي تطالع تقنيات البلوك شين (Blockchain) باهتمام تتبنى حالات استخدام مختلفة في هذا التعاملات، لافتا إلى أنه مع الوقت ستصبح هذه الجهات أكثر خبرة ومعرفة بكيفية تطبيق آخر تقنيات البلوك شين في مستقبل عمليات الدفع الإلكتروني.

وأضاف أبوالحسن انه كلما انتشرت عمليات الدفع عن طريق الأون لاين من الطبيعي ستزداد المخاطر، ومن أجل إدارة المخاطر يلعب إنترنت الأشياء IOT دورا في تحديد مستوى المخاطرة التي يتعرض لها الناس.

الإغلاق الأسبوعي

@faisalmrza
د.فيصل مرزا _ مستشار في شؤون الطاقة وتسويق النفط

هل سيؤثر مؤتمر «سيرا» على الأسعار في 2018؟

سيعقد الشهر المقبل مؤتمر سيرا السنوي للطاقة والنفط والغاز، وبغض النظر عن النقاشات المطروحة، نتساءل ماذا سينتج عنه من رسائل مبطنة أو حتى موجهة هذا العام تؤثر على معنويات أسواق النفط وأسعاره كما فعل العام الماضي؟!

ولا ننسى انه أثناء انعقاد مؤتمر سيرا عام 2016، كانت أسعار النفط عند مستويات 30 دولارا للبرميل (انخفاض 70٪ عن مستويات عام 2014)، تبنى المؤتمر آنذاك شعارا جديدا لتحركات الأسعار: «أسعار منخفضة لمدة أطول»... أو (Lower for Longer)، مع الجزم بهبوط الأسعار إلى 15 دولارا للبرميل! وهذه السلبية فرضت حالة من الاضطراب في الأسواق آنذاك!

أما أثناء انعقاد مؤتمر سيرا عام 2017، فكانت أسعار النفط تحوم حول 55 دولارا للبرميل، ولكن بعد انتهاء المؤتمر، هبطت الأسعار قرابة 5 دولارات في أسبوع واحد بتراجع إلى أقل المستويات في ثلاثة أشهر، حيث نجح مؤتمر سيرا، في أن يؤثر على مستوى الثقة في قرب توازن أسواق النفط بعد التشكيك بفعالية اتفاقية أوبيك، والتي على حد زعمهم لم تستطع كبح جماح الزيادة المستمرة لمخزونات النفط الأميركية على مدى شهرين فقط من تنفيذها، بحيث وصلت المخزونات إلى مستويات قياسية آنذاك!

ومن الطبيعي أن مؤتمر سيرا منصة تروج لكل ما يخدم المستهلكين، بعيدا عن مراعاة لوضع السوق والدول المنتجة، ولذلك نجح المؤتمر في العام الماضي في إحداث تعثر في أسعار النفط مما أدى إلى هبوط حاد، رغم أساسيات السوق القوية. ومن البديهي أن يؤثر هذا التجمع الذي يروج لنمو النفط الصخري، ويروج أيضا إلى أن اتفاقية خفض إنتاج أعضاء أوبيك وخارجها لم تستطع إلى الآن بلوغ القدر الذي تتمكن فيه من فرض توازن بين العرض والطلب. وبالرغم من تلك التناقضات الصارخة والسعي الحثيث، لقلب مساعي أوبيك في إعادة التوازن، فقد دعم المؤتمر لازدهار النفط الصخري، مما حفز اللاعبين الكبار في صناعة النفط الصخري الى ضخ أموال جديدة للاستثمار فيه.

والمرجو هذا العام أن تعكس سياسات منظمة أوبيك الإعلامية الإستراتيجية المتبناة لتوازن الأسواق، بعد المغالطات في تصريحات العام الماضي أثناء مؤتمر سيرا، بأن أوبيك تخشى أن يؤدي تحسن الأسعار إلى عودة النفط الصخري بقوة، ومن ثم ظهور فائض جديد في السوق يضر بالأسعار مجددا، مما أثر سلبا على معنويات السوق، فهبطت الأسعار بعد أن كانت في اتجاه صعودي، وهذا ما يؤكده عدم وجود أي سبب واضح لذلك الهبوط!

عند الإغلاق الأسبوعي، ارتفع خام نايمكس إلى 63,55 دولارا للبرميل، وارتفع خام برنت الى67,31 دولارا للبرميل، وتوسع الفارق بين الخامين إلى 3,76 دولارات للبرميل هذا الأسبوع!

هذا ولم تتأثر الأسعار بالمستويات القياسية التي وصلت إليها صادرات النفط الأميركي إلى 2,1 مليون برميل يوميا على الأسعار، وحتى لم يؤثر انخفاض واردات أميركا من النفط إلى ما دون خمسة ملايين برميل يوميا (أدنى مستوى منذ عام 2001).

ويبقى السؤال المهم وهو: أين سيناريوهات أسعار أقل لفترة أطول (Lower for Longer)؟! ونحن نرى الأسعار فوق 65 دولارا للبرميل لخام برنت؟! أين هي تلك السيناريوهات المتشائمة والتي تبخرت رغم الضغط الإعلامي الكبير والمجحف لجهود منظمة أوبيك لخفض الإنتاج منذ العام الماضي؟

فهل يتبنى مؤتمر سيرا هذا العام سيناريوهات منصفة لا تتجاهل الكثير من المؤشرات التي تدعم صعود الأسعار والأساسيات القوية لأسواق النفط المادية Physical Markets؟! أم هل سيتبنى سيناريوهات مفقودة مع بيانات متضاربة وتناقضات صارخة لا تعكس واقع السوق ولا حتى يبرر لها من تنبأ بها...!!

في السابق، شغل المناصب التالية:
● مدير تسويق النفط الخام في أرامكو السعودية في آسيا والمحيط الهادي
● مدير دراسات الطاقة في منظمة أوبيك

أسعار خامي نايمكس وبرنت عند الإغلاق الأسبوعي

	16 فبراير	23 فبراير	الفرق
خام نايمكس	61,68 دولارا	63,55 دولارا	+1,87 دولارا
خام برنت	64,84 دولارا	67,31 دولارا	+2,47 دولارا